بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

قال أبو العباس وهو أحمد
المالكي الفاسي الأزهري

الحمد لله الذي بالقلم ... علّم الانسان ما لم يعلم
علمنا فتح اللسان المنطق ... منه إلى فهم الكلام نرتقي
إذ دلنا خطابه القديم ... بأنه سبحانه كليم
وما له من صفات الذات ... وكلها منزهة الغايات
ونعته الحياة في الإرادة ... والعلم والقدرة لا بآلة
بل كلها ذو علو الكمال ... فمن صفات الله ذي الجلال
على الذي أنعم ما إليه ... ودلنا بفضله عليه
ثم صلاة الله على الصفي ... محمد خير الورى الوفي
وآله وصحبه وعترته ... وكل من تخلقت بملته
وبعد فالعلم عظيم قدره ... لا يمتري فيه الحسير بصره
وأشرف العلوم علم الحكما ... من حقها الذي هو بنغم المغنما
أنه حقق المعنى المجرد ... ورائع المنقول والعقلي
فيا حبذا الميسر يقفو أثره ... والعجمي بالتطلب ادخر
وسوف أذكر بعون الله ... البغية الود بلا إكراه

حاوية

حاوية من العلوم المنتقا ... ما اختصه منه الوجيز المنتقا
تعرف ما نصه ابن سينا ... وإن يرى للمنتهي معينا
وتستمر نشأة المبتدي ... نهجا على الأسلوب أي نهج
حسبما استنبطه الفقيه ... محمد بن أحمد [illegible]
والأسد اليقين أبو عثمان ... وهو الذي اشتهر بالعقباني
جزاهم الإله بالتنعيم ... في درجات الخلد والنعيم
فلفظة الشفا بقوله معقولة ... بها ركا الأدلة المنقولة
وإنه بعقلهم الساسي ... قال ابن حنبل وبه الزكي
وكل حي من بني حواء ... بغير معصوم من الأخطاء
يعني إذا ما لم يكن سواه ... بكونه حقا لما أهواه
بل زين الخليل ذا المنسوبا ... فهل يكون غيره مصيبا
ثم إذا الخطاء فيما أذكر ... بغيره جاء كما لا بشر
أكرر الأقرب الاء نطب ... إلا الذي الأحكام وانعجاب
وأستعين الله في كل نظر ... على إصابة المرام المعتبر

سوابق اللفظ

والشيء إن لنفسه حقيقة ... ثبت بمعلوم الذي الطريقة
وما له في الذهن يبدو مثل ... فهو التصور وهو أول
ثم المثال صيغة المصور ... وما إليه المثل العلم الخبر

وان يك الصوت بحرف اعتمدا ... دل على شيء فلفظا اعتمدا
وان يك اثنان لنا بالرسوم ... بالنطق وهو اخر العلوم
فكلما ليس النقيض يحتمل ... في التعلق فعلما يجعل
ثم الذي احتماله نقيض بان ... في الامر والحكم على البيان
بان يكن في نفسه امر يحتمل ... فهو اعتقاد صح ان ينفي الخلل
وموجب الحس هو المحسوسا ... ويكن اللازم اعتقد ما
وان يكن مقدرا احكمنا ... راجحا او مرجوحا او سويا
فسم بظن او بوهم او بشك ... والغرض العلم وما به ادرك

قال ابو المعالي لا يحد ... لا نجلي او اعسر
وغيره يقول بل يحد ... وهو الذي في نفسها مفهومه
فمنه ما اوضحه بيانا اوجبا ... مباين النقيض معنى ركبا
نعم تصور او تصديق يعلم ... وعرض ورد وهو قسم
ثم العلم ورد الذي تصورا ... هو الذي عن التوقف عرا
بسيطا او مركبا تاما وما ... بجزء الذي به تكملا
خلا به المطلوب او مستغني ... وتم التصديق بالوجهين
ولو بسكته لغير الاقساما ... لغلبت ما يناسب الكلاما

مدارك اللفظ

منطقنا صناعة في النظر ... تدرك تحقيقا باي الصور
باللفظ ما اعلى الشعور ... بنحو المفصل في المشهور

اعني

لفظ اي المعنى له معقول ... في وضعنا لغة من يقول
فقولنا ذا هو الذي له ... لوضعنا بها الذي المعنا له
والحق انها من الخيال ... للنفس افهام له في الحال
وهي ثلاث بالاتمام زج ... عن كامل وناقص وخارج
فان يك المدلول فيه كملا ... فهما بمقتضاها الذي تنزلا
وان يكن البعض يعد ضمنا ... والزم الذي الخروج عن تلك
وذي على ثلاثة تعرف ... لازم في ضخامة ومطلق
كالبعد الذهني مع العرف ... وكالعمى السواد زوج او احمر
والاول المطلوب من ذا الباب ... لانه المقصود للبيان
فهذه اقسام في الوضعية ... دون الطبيعية والعقلية

حم البنا

فصل

ثم الدلالة لها احوال ... الوضع والحمل والاستعمال
فالوضع ما المعنى به تعلقا ... وجوبا او غلبة تحققا
وما المسمى حالة الاطلاق ... اريد الاستعمال باتفاق
والحمل ما السامع فيه يعتقد ... ان امثاله بذا الشيء يرد

فصل

وان تقل باللفظ في الدلالة ... فهو اردت لفظا استعماله
فيما له موضوعه ممتاز ... حقيقة وما عدا المجاز
ان كان فيه علاقة كالنقل ... مغني وما عدا فذاك النقل

بالمتكلم بغير تتصف ... وتلك للمنصت أمر مختلف

لواحق اللفظ

واللفظ مطلقا يكون مفردا ... وغير مفرد إذا تعددا

فالمفرد الموضوع بالجزء بل ... وعكسه المؤلف الذي كمل

فالسابق الأجزاء فيه قسمان ... مسميات الوضع والمعاني

فكل موضوع المسمى يأتلف ... وكل موضوع المعاني يختلف

كأسد جنس لعين جون ... ورجل نوع وجوهر كون

فالأول أخلطه على تشخيص ... تعينه وزيد كالتعيين

فالمفرد المشخص المسمى ... وضعا بنفسه علما يسمى

وما على مسميات طرف ... لا باختلاط وهو ما يعارف

فإنه مشترك تعرفا ... معينا أو شائعا أو مطلقا

والثان معناه بلا انتهاء ... على كثيرين بلا استواء

هو المشكك اسم فاعل لها ... وضعا بأنواع التفاوت اختزا

وما استوى معناه إن تكثرا ... فالمتواطئ إذا تغيرا

والمفرد الماهي لا يزيد ... والاسم للمعنى بغير يحيد

والمتعدد بلا معنا ... رديف وباين لمعنى حواه

لوازم اللفظ

واللفظ قسمان فما قد اختلف ... في المتعلق وما قد ائتلف

وضع لكل منه ما تفارن ... وضع مشتق وضعه باين

فواحد

فواحد تعددت أفراده ... فهما بكلي أتى إفراده

ممتنعا وجودها أو ممكنا ... لم يوجد او وجد واحد أبينا

وغير بعضه فقسمان ... على امتناع وعلى إمكان

وثالث أفراده موجودة ... أي إنما كثيره معدودة

ثم الكثير قد يكون غاية ... وقد يكون ما إلى نهاية

والعلم في الأفراد بالسوية ... عم يدلك اسمه الكلية

وما على مع موجه يكون ... فإنه بالكل يستبين

والشخص من كل حقيقة ترى ... كلية في الكم جزء جرى

وهو الحقيقي متى ما قررا ... أو الإضافي إذا ما أنتسبا

وإن يكن بعض بلا تعيين ... حكمت بالجزئية اسم واعتنى

والجزء ما منه ومن سواه ... تركبه الكل أي استواه

إن قلنا كون الشيء لبا فيه ... قلنا لمعناه الذي قد نعتا

والبعض كلي لعقله ولا ... يمنعه تشخص إذ تلا

والخرج الكلي عن الأجزاء ... لعدم اشتغاله بالذات

فصل

ثم الحقيقي الذي تقررا ... أخص من كل إضافي سما

لأن كل متعلقين ... مسا وتميز أو ما يتبين

أو في عموم وخصوص مطلقا ... أو فيهما معا بوجه حققا

فالمعنيان يتلازمان ... مطلقا أمر متساويان

والمتباينان ما سواه — أي اسم ذا يمنع ما عداه
وما بصدق وجاه ثم جليا — ببعض افراد الآخر مطلقا
والصدق منهما على شيء وجد — وكل واحد بأخرى ينفرد
وجهي وما ضدهما مطلقين — كالحيوان والسواد مطلقين

مقاسم اللفظ

وما به الجوهر أو إليه — يقسم قط عارض لديه
فالمفرد الاسم وأداة وكلم — عن قبل المركب أو المنقسم
أو لم يك المركب أو قد أثبتا — وثم مطلقا بفعل غيرها
واعلم بأن هذي الثلاثة له — تكون بالهيئة كما عاله
إن وقتها ما منوها — والحدث الجزء له مشروطه
واجعل الحدث بالمطابقة — وبالتضمن أو بفوت أحقه
والفعل مطلقا تركيبا معه — كان أصل وضعه التعدد
فيل الغيبوبي العين فعل — والغاء بين حيث يرد وبيعا
والملك بالجوهري والصورة — إلا باشتراك الترادف الحل
فيلزم التركيب مطلقا عدا — ما جا للغيبة منه مستترا
فلها العود أولا ما قد سبقا — والثاني ما أنه به تعرفا
وان يكن ثم واسنه ولا — زمان يعتريه فاسم مستقلا
وما عداهما بحرف وفرلا — يكون إلا قسمة اسم أو فعلا

معاني اللفظ

والله

والله السؤول هنا أي وما — وما يلي المسؤول عنه منهما
فبالماهية ما عنده سبيل — ومن بأي ما بشرط نتصل
فإن تكن ما والمولى أفردا — أو مع مماثل فنوع غيرها
وإن تكن وهو بكلي عرف — فذلك الفرد فيغني أن تشع
وكونه مباين الكثير — في نفسه جنس على التقرير
وإن تكن أيا وعن جزء قسم — فصلا وعن منع فخاصة علم
هذا إذا اختص وإلا وعم — عرض وقد يجتمعان في عرض
ومع لما اختص وما لم يحتوي — مبتغا نحو النطق اللون السو
والشامل المعنى يكون لازما — إن كان ضاحكا فكعله دائما
وانسبه للكنه إذا تصورا — ملازما أو للوجود إن جرى
ثم الذي يلزم إن ذو فهما — على حصوله بثالث فهما
فذلك اللازم بالوسط — وغيره بغيره أي انتظل
فصادق الأخرى منه اية — أن نعته نعوت في ثمانية

فصل

واللفظ دال على السواء — أجزاؤه التي على ثوابه
وصورة هيئته المركبة — أعني به المجموعة المرتبة
كالنوع عن جنس إضافي وما — تحت فنوع النوع والعكس
والمتوسط الذي بينهما — ومع ما ليس نوع عنهما
وقد يلي النوعين صدق وبدل — كوحدة والحيوان أسفل

سما

وسم بجنس النوع منه علا ... والسافل النوع الأخير ما تسفلا
والمتوسط العرض الكائن ... بينهما والخارج المباين

معارف اللفظ

معرفة المجهول عن سواه ... تعرف به بكل ما حواه
ثم به تمييز ما تصورا ... وهو لدى التصريف جمع تبرا
بكل ما تعين معرف ... تمثل أجلى ما به تختلف
بكونه مساويا لا ينتقض ... لكان في حكم التسلسل أمض
فيلزم المعرف العموم ... وهو بمعنى الجمع والعموم
وكونه أجلى من المعرف ... لعقد أربابه بالمقتضي
وكونه يبلغه في المعرفة ... بل تلك الأوجه المختلفة
وكونه مختلفا بتركب ... لأنه المغاير المرتب

فصل

وصفة المعرف الذي جعل ... جنس قريب ثم نعت يفصل
عن كامل وناقص فالحد ... حد ورسم ثم لفظ يعرب
بأن يكون الأول فيه تصورا ... مرتب إن وضع وكاملا يرى
وناقص بما عنه معزول ... أو مثل بلفظ أو منقول
وإن تشأ فاجعل كان الجنس ما ... بعضه كالجنس جنسا إنما
بالنحو لمشترك على الجنس لفقد ... مع بقا المميز الذي اشتمل
وكون ذا الجنس ونوعه ... رسم تام أو بغيرا نقصا

ثم المعرف

ثم المعرف إذا تعددا ... بأشهر اللفظ ومعنى وجدا
من ذلك المذكور باللفظي ... وليس جعل الشيخ بالمرضي
لأنه يقول ما توقفا ... عليه معناه لمعرف نفا
وغيره ما لاح لي منها المعرف ... إلا إذا لازم صحيح يرد
لنا اللزوم عن قطاع أبو عمر ... وإن يك المطلوب غير معتبر

فصل

وخلل الصوري نقص ممتثلا ... وخطؤها فقد لما به علا
والخطأ أقسمه إذا المعنى علق ... وحالة المحدود معنى تنضبط
والنقص في الصوري أن يغيرا ... فقل على الخطاء القصر إنما
والنقص في الأجزاء ما مستعملا ... كان بغير بإجاز أجملا
وخطؤها في الجنس أو في الفصل قد ... يراد في كليهما معا ورد
فإن في الجنس إذا ما يلزمه ... كواحد وكالتوحد خطأ
ونوعه أو جزؤه إن جعلا ... ما به من خطؤه كالأول لا
وخطأ الفصل إذا ما انعرضا ... أو جعل خاصة لديه عرضا
وإن يك الجنس بنفسه علم ... فخطأ مركب وفي ختم

مراتب اللفظ

أما المؤلف لفظ مركبا ... أي ألف أجزاؤه واستعملا
فما يكون منه محتمل الكذب ... وعرفوا بأنه فهو ذو تعب
أمر إذا الخطاب فيه أربع ... وسول إن يكون فيه يخضع

وهو انتفاء في انتساب او احتملا … المرء ان خبر ما احتملا
وما يكون منه عين محتمل … فهو انشاء وبالتنبيه صل
كمثل ذو استفهام او تعجب … او كترج او تمني مطلب
والنفس منها غيره امور الخبر … أي القضية على ما يذكر
كأنها ترى الجواب تحتمل … كذبا او صدقا الذي ان تبطل
موضوعها احكمنا بان … وأول اسم موضوعا والثاني
بالشيء للاسناد بالكيفية … علامة القضية الشرطية
أي بربطها ما ازتبها بلازم … فصدقها طرا بصدق وانقام
وقيل حرف ما شمل الشرطية … لأنها حوته في الوضعية
ففي انفصال النسبة المنفصلة … وفي اتصال النسبة المتصلة
وانصرفا ان معرفي قضية … يشترك جعلانها الحملية
وهي القضية التي المحمول … في الصرف عن موضوعها مدلول
وصرفها الموضوع فعلا واجب … بتمامها في الشرط الكاذب
وقيل عقد على الامكان … لأنه اعم للأركان
وقد يشير الصرفيهي مدخلا … ثم وما رأي وقد تم ورتب وا
وكلما الحكم بعليه يوضع … بالتسمية الموضوع فيه توضع
وما به الحكم هو المحمول … لأن ذا الموضع له حميل

فصل

ونسبة بين الطرفين مطلقا … بها على الموضوع حكم صدقا

أي لأنه

أي لأنه هو مع الإيجاب … وليس سلبا ثابتا من الجواب
وكونه النسبة في الوجهين … جزء القضية بغير مين
ثم انقسامها على رابعة … ثلث او ثنتين او مخالفة
وواجبا يوضع هذا الرابط … بغير وجوه او بدون فقط

فصل

وتترك الحكم لدى القضية … من جانب العدم والملكية
يوضعوا لذلك التفصيل … كلمة العدول والتحصيل
والمعنيين تلزم افترا نا … بواحد او بهما استبا نا
وقيل ذا في ذات الاختلا ف … والنحو ان وصف كالبيان في
وكون ذا الموضوع معروفا به … صلة موصول خلاف غيره
وكون حرف السلب ان تأخرا … عنه من المحمول جزءا قدرا
وكونه مغيرا ما عنهما … يعتبر حكم السلب من لدنهما
وبا ايزا التغير في المحمو ل … مع دقة العدول والتحصيل
وسلبها الجزء من المحمول … كيفما انزل الحكم على التفصيل
وسلب ذا الحكم عن القضية … به زمان الحكم في ذا العرف
ثم إذا ما لم تكن وجا ءة … في السلب بالعرف له فضاء
والعرف قد يكون بالتخصيص … من واضع له وبالتنصيص
كليس او كغير في المحمول … إذ وضعا للسلب والعدول
والسبق للإيجاب أعلى منزلا … بسبقه السلب إذا تعقلا

مقاطع اللفظ

فَوَاصِلُ القَضِيَّتَيْنِ أَنْ يَعِ … كَيْفٌ وَكَمٌّ لِثَانٍ نَرْجِعُ

تَنَاقُضٌ مَا فِي سُورِ الكَيْفِ اجْتَمَعْ … إِذَا انْتَفَى فِي الكَيْفِ وَقَعْ

وَالعَكْسُ فِيهَا التَّعَانُدُ أَنَّهُ … أَيِ التَّعَاقُبُ حَقِيقٌ حُكْمُهُ

صِدْقًا لِذِي الإِيجَابِ أَوْ عَكْسًا يُرَى … أَيْ كِذْبًا فِي السَّلْبِ وَافِقْ مَا أُثِرَا

وَفِي اخْتِلاَفِ المُوجَبَيْنِ المُوجِبِ … أَخْصَرُ وَالنَّوْعِ لِذِي المُوجِبِ

مَعْ مُوجِبًا أَفْضَلُ مَعَ التَّفْصِيلِ … وَمُوجِبًا تَحْتَ مَعَ الفُصُولِ

وَقَابِلِ الضِّدَّيْنِ بِالسَّلْبَيْنِ … يُسْرًا أَهَمًّا وَاخْتِمْهُ بِالنَّوْعَيْنِ

نَبِّرْ لَكَ التَّنَاقُضُ العُرْفِيّ … فِي نَفْسِهِ كَذَلِكَ التَّعْيِينِيّ

وَفِي تَعَانُدِ اليَمِينِ صِفْ فِي … وَفِي تَعَانُدِ النِّسَا رَخْرِفِ

وَجَانِبُ الصِّدْقِ لِغَوًا بَرَا … كَأَنَّهُ عَنْ خَارِجِ الحُكْمِ جَرَى

مصادر اللفظ

وَصِفِ الحَمْلِيَّةَ المَذْكُورَةَ … جُزْئِيَّتَيْنِ فِي المَوْضِعَةِ المَسْطُورَةِ

فَمُطْلَقًا مَوْضُوعُهَا المُعَيَّنُ … فِيهَا مَخْصُوصَةٌ تُبَيَّنُ

وَهْيَ بِكُلِّيٍّ وَفَوْقَ جُزْئِيَّةٍ … مَخْصُوصَةٌ ثُمَّ إِذَا سُورٌ يُرَى

عَمَّمَهَا فَهْيَ بِكُلِّيَّتِهَا … ذَا أَوْ مُخَصِّصًا بِجُزْئِيَّتِهَا

وَأَوَّلُ سُورِهَا المُعَمَّمُ … سَلْبًا وَإِيجَابًا الَّذِي يَنْقَسِمُ

فَهْوَ لَدَى الإِيجَابِ كُلٌّ وَلِذَا … سَلْبٌ بِلاَ وَاحِدَ لاَ شَيْءَ بَرَا

وَالثَّانِ فِي الإِيجَابِ بَعْضٌ وَاحِدٌ … وَالسَّلْبِ لَيْسَ بَعْضٌ عَكْسُ أَبَدًا

أَيْ لَيْسَ كُلّ

أَيْ لَيْسَ كُلٌّ وَالَّذِي تَصَدَّرَا … أَيْ لَيْسَ بَعْضٌ كُلًّا وَاحِدٌ يُرَى

فَصَالِحًا لِلْكُلِّ سَلْبًا يُجْعَلُ … وَعَكْسُهُ كَعَكْسِهِ يُسْتَعْمَلُ

وَلَيْسَ كُلٌّ تَسْلُبُ الكُلَّ بِمَا … طَابَقَ وَالبَعْضَ بِالالْتِزَامِ

وَعَكْسُ ذَا فِي الآخَرَيْنِ جَاءَ … إِذْ بَعْضُ شَيْءٍ لِلْجَمِيعِ فَاءَ

ثُمَّ إِذَا لَمْ يُرَ فَهِيَ المُهْمَلَةْ … إِيجَابًا اوْ سَلْبًا أَتَتْ مُكَمَّلَةْ

وَفِي مِنَ الجُزْءِ بِتِلْكَ خَلْفَا … لأَنَّهَا تَصَرُّفُهُ فَذَا النُّوَا

بِهِي تَمَاثُ جَمْعُهُ عَلَى النَّوَا … مَخْصُوصَةٌ بِكُلِّ جُزْءٍ أُهْمِلاَ

فصل

أَمَّا الَّذِي أُخِيرَ وَهُوَ المَحْمُولُ … مِنْهُ بِغَيْرِ حَصْرِ مَا تَفْصِيلُ

وَذَاكَ أَنَّ السُّورَ مَا دَلَّ عَلَى … كَمِّيَّةِ الأَفْرَادِ مَا عَلَى الَّذِي

وَالنَّقْضُ مِنْ مَجْمُوعٍ أَنْ يُحْكَمَا … بِهِ عَلَى أَفْرَادِ مَوْضُوعٍ سُمَّا

فَهُوَ لَغْوٌ إِذْ بِالسُّورِ اتَّصَلاَ … مُنْحَرِفٌ وَمَا يُفِيدُ عَمَلاَ

لَكِنْ إِذَا حَكَمْتَ بِالتَّفْصِيلِ … فَاضْطِ السُّورَ لِذِي المَحْمُولِ

فَقَدْ يَكُونُ مَعَهُ جُزْئِيًّا … كَمَا يَكُونُ مَعَهَا كُلِّيًّا

وَالشَّرْطُ أَنْ حَكَمْنَا عَلَيْهِمَا … بِالشَّخْصِ وَالكُلِّيِّ حَقًّا إِنَّمَا

ثُمَّ انْضِمَامُ المُسَلَّمَتَيْنِ بَعْدُ مَا … تَضْرِبُ فِي اثْنَيْنِ كُلًّا مِنْهُمَا

وَتُجْمَعُ النِّتَاجُ مُسْتَبِينًا … أَرْبَعَةٌ تُضَافُ لِلْعِشْرِينَ

فَإِنْ حَمَلْتَ شَخْصًا اوْ كُلِّيًّا … مُخَالِفًا فِي ذَاكَ أَوْ سَوِيًّا

فَمَا مِنَ الجُزْءِ يُرَى شَخْصًا سُورَا … أَوْ مُوجَبًا كُلِّيًّا الَّذِ أُخِّرَا

أو عكسه أو كون ذا تبع معرّفا عن ممكن أو ممتنع
يصدق سلبا في اختلاف الطرفين وفي اتفاق ما سواه دون مين
ثم إذا تعارض الحكمان بالصدق فحكم النقيض ثان

مناسبة اللفظ

ونسبة الكيف أي الحكمية هي التي يسمونها الكيفية
فهي وما في نفس الأمر هذا حقا فنسبة مادة وعنصرا
والحكم إن دل عليه منكشفا بنوع أو جهة بين مختلفا
فتلك هي والحظ السابقة إما في نفس الأمر طابقت قد
فكلما قضية فيها الجهة فهي الرباعية والموجهة
وكلما فيه مطلق كلاهما ليس بجزء يصرف
والسور في اللفظ ما غير معتبر فلا تشتغل به وإن ظهر

فصل

وهي على الدوام والضرورة وما في نفس أمرها مشهورة
بسيطة لا ضرورة الإمكان إذ سلب لازم به يدان
والدوام إن بالإطلاق في فهي على أربعة تلافي
وجود شيء بوجوب وامتناع وممكن أي لم يكن فيه اجتماع
والفعل للجميع بالوجود كيفما تكن مستوعب الحدود
وإن تشأ باللفظ تستوفيها أي كلها حكم الوجود فيها
بما الوجود واجب له امتنع عدمه إذ التغاير وقع

ويلزم الوجهين

ويلزم الوجهين سلب الممكن نعم عن عدمه لقيد بني
بعد كصيغة الوجوب والامتناع مثل ذا الحكم قيد
وليس في الإمكان ذي الوجهين إلا الفعل إذ الكيف بالحكمين
ونافي أهل العلم وراح موضعه تسموا الى الربعة في أربعة

فصل

ثم الضرورة إذا ما العجز وجب للموضوع كيفما تجز
بما للذات أو لوصف يجب مطلقة مشروطة ترتب
وفي إذا ما قيدت بالمفهوم أولا إما بالخصوص والعموم
وما بوقت وهو إما لواحد ولبعض ذا معدوم
ثم بأن ما ساعده مخصص وقتية أو إنما منتشرة
مطلقة لديهما وإن ثبت لا فيهما لا ... وجاءت

فصل

واعلم بأن هذه الضرورة أركانها ثلاثة محصورة
أما التي من جانب المحمول بوصفه اللاحقة المعقول
وما فيما يتبع كيف أهلها من حيثما وضعية فمن جملها
وهي من الموضوع لا شراكة شرطية والتي من معاند
ومن حيث بنفسه المحققة لا إذ لو لا أجعلن الطلقة
والوقت ما عراهما ويعتبر إيجاده كونه على الموضوع مر

فصل

ثم الدوام ما لهذا المحمول — دام له كيفا وقد يزول
فبالذات أو لوصف انتمى — مطلقة عرفية سمه أو اعتبر
ملفوظ اللبد بخاصة ترى — أول بعامة إذا اخر اجرا
بأن دوام الإطلاق في الكيفين — واشرط وانعكس على الوصفين

فصل

وانسب من المحمول نسبتين — أي طرفين كيف المعقلين
وقدر الكيف لدى القضية — يبدو لك الحكماء في الجهية
فما من الوجهين حكمها طابقا — فهو الذي يسمونه الموافقا
والآخر المخالف القضية — كالله هو الرازق البرية
فكلما من طرفيه انحصرا — فالامتناع لسواه انجرا
أي إن يكن لحكمه الموضوع — ثبت فالسلب له ممنوع
وقلبه الضرورة امتناعا — كيفا لدى الوجهين معا المراعى
ثم مسمى نقيضها الذي ما — نوع ما دام لسلبها انتما
بسلبها مطلقة يختص — إن كان عن كليتها ينقص
وإن يكن واحدا بلا في — قسمه بالعموم للإطلاق
وسلبه الثلاث عن كليته — أخص واستقبال ذا أفرا انتما
بالممكنات أربع على الولا — خصوا الأخص عموما المستقبلا

فصل

ثم التي جهتها بالنية — مطلقة أي ما لها أخلية

وهي التي

وهي التي الحمل بفعل يشترط — كيفا كما الإنسان نائم فقط
وبعضهم فيدرج المذكورة — بلا دوام أو بلا ضرورة
فهي ثلاث واسم ما تصدرا — مطلقة محضة وما تعرجا
على الوجود أي وجوده بلا — دوام أو بلا ضرورة انجلا

معالم اللفظ

وفي اصطلاح المنطقي يذكر — مستتر الجميع وما خص
ويلحقان صورة القضية — على اصطلاح النسبة الحكمية
إن وصفت بالحرفين بعد السور — فمطلقهم على المشهور
وبالضرورة إذا يراه — فمطلقا بالضرورة المراه
وإن يكن مضمون نفي فرضه — فهي الوجودية من غير ضرر
ولعقد ما دام عليه إن وجب — ثم كذا يعم ما الوضع انقلب
وهو كذا الاداة أيما يليه — مخصص الشرط بلا تمويه
ومن يلي وقت تمام ما — وقتية إن الوصف فاقا
أو بينهما فهو يسمى المنتشرة — إن لزما ولم تكن معه
ودائما من الضرورة بدل — دائمة مطلقا أي انتظر
في سياق النفي هذا لغاية — هي الوجودية الدائمة
وضعها الحصر فيتين يبتلا — موضوعها الشخصي أو كلا
وقالوا الحق بالإمكان — عموما أو خصوصا اثنتان
وغير هذه بفقهها — نتائج حينية أو سواها

بسايط القضايا

ثم القضايا كلها المرتبة — بسيطة في الحكم أو مركبة

بسيطها ما الحكم فيه واحد — وباختلاف الكيف جاء الزائد

بشرط إمكان عدو مثله — من وجه دائم وفي نسبة نمط

والضابط الغير من الثلاثي — فيه عموم كان أو إطلاق

وممكنات خير في بسيطة — وفقا وحينا آيها منوعة

ونحوها مطلقة حينية — إذ بعض وقت ما لو آنية

وللأخص والمستقبل — عن الاشتغال فيما ينتقل

وغيرها مركب ويعتبر — بكونه فيه خطأ أو انتشر

فصل

فذات شرط إن تضع قاتلة — من أخيها وفقا الأعم جزء في

تعم ومن مطلقة تعم — خلفا ومن معنيهما تقوم

وذو ولعل ما فيه وبعض خص — وفوق خلف نتج منه يقتضي

ثم الوجودية لا دائمة — من ضعفها كيفا لجي قائمة

واخص منها لذي الوقوف من — ممكنة عمت إذا اخلف ذكر

وركب الممكنة المخصوصة — من أخذه ضعفا كما المنصوصة

فصل

وقابل الخصوص بالعموم — من كل ما اتصف باللزوم

ولم يعف من اخذ واتى الكم — لديهما ثلاث عشرة

ضع واجب

ضع واجب الذات ومشروطيه — ومستمر وبعض فيه

وجانب الشرط لدائمتا كذا — وجانب الغير ولدائميتها كذا

وتحت ما بينهما مركبا — وفق انتشار ووجود رتبا

وذات إطلاق تعم الممكنة — وذات إمكان تعم الشيئية

واجمعهم بذات إمكان تعم — ووضعهما على الطرفين توم

فبينهما الأخص والعرف أعم — كذا المركب ومن فوق عم

والمنتهى أخص ما يليه — وذا اشتركا على وجهيه

وما به اختتام التعريف — أعم من كل على التضعيف

ويلزم اتفاقه بما يليه — صدقا وكيفا وكما وزن الجهة

تقابل القضايا

شيئين حكما متماثلين — عن واحد بين متقابلين

وهو على المنعين في اللزوم — يناط بالخصوص والعموم

فالحكم واحد لعل شي وقع — نقيض أو نفي المماثل امتنع

وما عليه صح أن يجتمعا — خلاف إن أمكن أن يرتفعا

وهو لدى عدم الاجتماع — ضد إذا جاء بالارتفاع

ويتبع الكل ما أن تقع — وفي الحقيقة تقابل يقع

وذا اطرد النسبا وتمثل لا مثل — ولنيسر منقوق الغريم في ذا ول

فصل

ثم التناقض لدى المعاني — يعتبر في الدليل والبرهان

فالمقتضي اختلاف كيف الكم — والجزء فيما تنافيا نسب
فقد يكون في البسيطات — كما يكون في المركبات
في البعض الاختلاف تصدقان — كنقيضين وتجتمع الامكان
في العموم والخصوص باقي — بحسب الاجزاء والاوقات
أي في بعض البعض النقيضيهما — بالحكم منه صادق بأيهما
وإن تكن بعض بها ممتنع — فعرت الأخرى ملاقت تعرى
وتصعان أيضا الوقتية — فيما بينها مع الوقتية
وعكس الحكم بدون إمكان — والفعل ودوام لطاق والكاف
والوقت والوضع بشرط وكم — مزالك المنسوب للتعرم
وعكس الشهر جوزا يعرف — مختلف اقتسام جزء أو كل

فصل

بين الضرورية والامكان — إن عمت تناقض بنسبة المنافي
كذا الدائمة بينها تقرب — مع ذات إمكان وحين تنسب
وذات وقت مطلق تخص — من مثلها ممكنة لا تنقص
والحكم على ذات انتشار فيها — مع ذات إمكان دوم أبدا
وليست الرابعة الكلية — لمطلق يعم بالضرورية
وذات عرفي عموم تنجلي — بذات إمكان وحين تنسب

فصل

وإن ترد حكم المركبات — فحلها إلى البسيطات

وانسب

وانسب إلى نقيض الجزأين — ما حل تغيير أنجز وجهين
وتناقض الحكم بأي منهما — فهو المرجح لما بينهما
وسمه مع الخلو يعلو — أي النقيض منهما لا يخلو
لأن صدقهما على الاجزاء — يقع وانعكس على السواء
وتابع المركبات بالعكس حز — كما مضى في بسطها الحكم و حر
والبعض مثلوا بأن يكون المنتهي — عن سابق حالا أن ينتهي

معاكس اللفظ

والعكس مطلقا هو التبديل — والقلب والنقل أو التحويل
فمستو أول ونقيض ثالث — أقسامه أولى ونقيض يختلف
وصح ما يراه أن يستعملا — يبنى على أصل المراد أو لا
بدا في الضرب يحتوي — أي بعين ذا بعين ذا المستوي
والضرب أن ختم أن لا — بعدم انعناه مما أصلا
فيلزم أن نوع في الضعية — والجزء أصلا ونفي الكيفية
كذا المواجه ولكن يبدل — بما يرى نقيض ما يستعمل
وفي المخالف بنقل السابق — وفي مكانه نقيض اللاحق
وباختلاف الكيف على النقيضة — وانعكست لذلك الكيفية

فصل

ثم انتفاء المتعاكسات — منه سوالب وموجبات
بالأول انعكاسه كنفسه — في المستوي على لزوم عكسه

هذا إذا الحكم على الأفراد | بحسب الزمان دون أمراد

وهي الدوائم التي تكون | كلية حسبما يبين

من البراهين على المفهوم | لا بخصوص أو لذي عموم

وفي العموم والخصوص تبتلي | منه بعكس أو بمنع تعتلي

فصل

وصفة البرهان عكسا أن تقع | قضية الخلف وصدقها تبع

لصدق عكسه وإلا يقتنا | صدق نقيضه الذي تعينا

فيلزم المحال عن كليهما | لكنه النقيض والأصل انتمى

وهو انعكاس ذلك النقيض | إلى نقيض أصله المفروض

أو ضم النقيض للأصالة | ليظهر المحال باستحالة

وباستقامة عليه برهن | أي برهن الكلام في معين

فيعرض البعض الذي فرضا | عينا عليه الأمران اجتمعا

وفي امتناع عكسها بالنقض | لذي المواد كيفما في العرض

فصل

ففي الدوائم إذا ما تطلب | بعكسه البسيط والمركب

وليس للبسيط من عكسية | إلا إذا أمر بالكلية

بالصدق في سلب ضرورتي فرض | يليه عكسه لئلا ينتقض

أي دائم فنقيض عكسه الذي | يرى لذي الخلف نقيض المختبر

وجزؤه نقض المدام يخلفه | لصدق نقض الحيوان لم يقفه

وعكسه

وعكسه ولو بإمكان كذب | فمن بعكسه جاءك اجتنب

وانعكس في المركبين مطلقا | لدائم من فعلا تحققا (?)

أي ثبت الحكم بوقت مبهم | والأمر إن اجتمعا بالحكم (?) — بالإمكان

ويتعاقبان في وقتين | بالكيف لاقتضائه خلفين

فتنبئ سمان بالعموم أولا | ويمتنع انعكاس فيما يبتلي (?)

فما من الجزء يرى سالبا دنا | بالأخرى اندراجه تعينا

وفكها إلى الثلاث من تكب | مركبات يجيء المطلب

وامض على المناهج القويمة | تبدو لك الطريق مستقيمة

وذو وجود ممكن الوقت يقع | بمطلق عم من انعكس امتنع

إذ ذات وقت ما الكلي سلب | صادقة وعكسه حاو الكذب

وكان بجزئيها بالسلب من | كبعض ما الخسف ليس بقمر

فصل

والموجبات مطلقا فيما زن | بنسبة الفعل أو الإمكان

فعكسها الفعلي مطلقا ألف | بالمستوي كنفسه لا يختلف

وما الآتية انعكس باللزوم | يكون جزئيا وبالعموم

وهل بدا إطلاق أو إمكان | فيه وأن المرجوح هو الثاني

لأن أقوى الموجبات عكسه | يصدق تارة وتارة وها

فلزم القول بذا النقيض (?) | وهو بدون الإمكان لا يستجز (?)

وليس بالثاني للاقتراب | [illegible]

الكفر

كذاك ذو الإمكان مطلقا نُمي … ويلزم الجهة إمكان أعم
كأن صوغ الأعم صغرى … إلى نقيض عكسه انقلبا
والحكم في عكس النقيض مثلا … تعويضك اثنا بين شرطا قبلا
كالحكم إذ نابه النقيض … نقيضه معه من المقرر
وهو المطابق من المفهوم … في الكيف بالموجود والمعدوم

مقاييس اللفظ

سم مركب التصديق حجة كما … من كيف بين شيئين انتمى
فما حوى المطلوب فيه جاء … قياس أو بالعكس فاستقراء
وإن تشاركا في الاشتمال … من ذاك التمثيل في الأحوال
وهي أنواع أو أصناف … في الاعتبار بينهم خلاف
وإنما خصوا القياس بالكلم … عليه من تشكيكه الذي لزم
قول على قضية يستلزم … آخر بالذات قياس محكم
فكونه مجاوزا لما نفى … ما في المعرف والرسوم وقعا
وذات حمل تمنع انتفا ما … لأنها تلزم إلا نفعا سما
في المركب لما قد اقترن … من مطلق الجزء الذي يستلزم
ويمنع المستلزم المساوي … لأنه للأجنبي حاوي
وصوغ في النتيجة أن منه … من غير ما المقدمات منه
والكامل الذي إتيان يلتقي … نتيجة من المقدمات

فصل

ثم المواضع

ثم المواضع اسم ما تغيرا … جزءا يكون أو مصورا
بالأول اللفظي في المثال … لدى اشتراكه بلا استعمال
كذا الذي استعمل منه بامتزاج … في صاحب كالمفرد المحتاج
وكونه بغير عطف وارد … كذا الذي المجموع منه واحد
وعكسه مركب المفصل … كما من بعض خطيب قد ولي
والمتباين إذا ما استعملا … مرادفا بمثله كان لا
والمعنوي منها للنسب يقع … أي ما يكون فيه يجتمع
وذا كغيره من اللفظي … أي ينسخ بها عن الشكلي
كنقل حكم النوع للجنسية … وترك بعض الكيف والكمية
ونقص قضية كذات الكتن … والوهم كالقطعي منه البعض
وأخذ ما بالعرض المصاحب … مكانه بالذات أي بالواجب
ثم المصادرة إن تغيرا … لا الأصغري وسطا أو أكبرا
والمتضايفان منها انقلاب … وكل ذي دور على ذا انتاب
وهو على الإنتاج السابر … لعكس كل منهما للآخر
والثاني ما أخرج عن أشكاله … لعدم التكرار من كماله
وفرعي منهما مركبا … للعلم بالنفس حكما أو عبا

فصل

إن جاءت القضية الحقيقية … بعد القياس فاسمها النتيجة
وقبل أن تشرح في الأسلوب … دعوى وتسمية المطلوب

كإن يكن هي أو الملزوم بعد لا فبا استثنا أتى موسوم
أو لا وسمه بلا اقتران لأنه من صيغتيه ذا آن
وقيل في استثنا به شرطي أيضا وفي اقترانه حملي
وإن يرد الرتبتين انتما أو صرفيهما ضابط لرتبهما
والنظر الجزء من الدليل هو المقدمة للتعديل
وكونه مقدمة بالتأني سواء أعرب اسم لا اقتران
والاقتران لثاني والإمام مطلقا المنتحو بالفعل بر
وأول المطلوب سمه أصغرا كونه لا أخير منه أكبرا
فما حوى لأصغر فهو الصغرى وما حوى لأكبر فهو الكبرى
سواهما بالحمل أو شرطيا بصيغة جامعة فذ لزما
واسم كيفية وضع الأوسط بين المقدمتين شكل آتي نمط

فصل

من وافق انحتم أن يصورا من التقييد من أكثرا
والأوسط انسبه إلى المطلوب بالحمل والوضع على الترتيب
أو احدى المطلوب في الأقاني معه تبين لك الأشكال حقا أربعه
فالأوسط المحمول في صغراهما بعينه الموضوع في كبراهما
أي من الى المطلوب منه أولا من كاملا تقدما وشكلا أولا
كالعكس منه وكل أصغر منه حوائم العكس جواز فدر
وانعكس شكل رابع لبعده أي وضعه العقل التي من بعده

وحمله

وحمله الأعم في المثال هو المسمى ثاني الأشكال
إذ هو إلى النظم الذي تكملا في الأشرف الصغرى لما تحملا
وإنما انتمى إلى الثالث كم لأن وضع الذات فيها وسم
والأوسط الموضوع في كليهما لثالث الأشكال حقا انتما

نتائج اللفظ

بالشكل في كم وكيف تبعه أضرب أربعة في أربعة
حاو القرائن بعدة ستينا إما عقيم أو حوا جنينا
وما بعد لا انتاج من وجهين بل واحد مما عقو سواه معن
كلاهما عن جانب المكرر لأنه المقصود قيل المنحصر
بالأول الأوسط فيه يأتي بالوضع في العموم والإثبات
بالوضع للمطلوب منه خففا بل في القضيتين قبل اطلقا
لكنه في قضية ثبوت بقوة فشرطه عكس استوا
والوضع بالعموم في إيراء لباني الكيف على إبرائه
وثبوته تحكم للأصغر عليه بالإيجاب ذا وللأكبر
والثاني بالحمل ولكن يشترط إن كان في الصغرى في السلب فقط
بعد إذا السلبهما معروفة ووضعه في كلها بالنفي
وإن يكن محمول في الكليه محمله بالأثر فيه جا
بالعقل لا شيء من الوجهين لكل الباء لعكس في الشرطين

فصل

وموجب المغلوب في الإيجاب ... إن وجب السابق بلا ارتياب
وكون موضوعيه أعم عم ... ينعكس جزئية في الختم
هذا إذا بالعرض التعموم ... فالكل للجزئين إذ محتوم
فإن يك الشرط بما في معروض ... والثاني في تكميل أو تعويض
فانظر على النتيجة الفعلية ... فإنها موجبة كلية
أو واحد فللأخير تابعة ... أو غيرها فالجميع رابعة
بأنه المخصوص الأخص في ... من موضوعه جزء أحكمي
والجزء جزء ضروري فاعرفن ... حكما الزركمي أو كيفي
هذا على التفصيل في المغول ... فهاكه أيضا على التفصيل
فانظر في كم وكيف بدا ... مركبا حوى الذي تقدما

الشكل الأول

وهو من أجل أخوته أنف ... من كل جيم باء وكل باء ألف
منتج ما ثلث صغرى ... وقد حوت كلية كبرى
كان ذات السلب منه فاعلم ... يعين منه الوسط المكرر
تستلزم الحكم على المكرر ... بالأكبر المفهوم عن ذا فاعلم
وسلبها أيضا لدى الكيفية ... مشتمل في معلول الكلية
فيكون الصغرى مع النقيض ... إن وجبا الصغرى لدى المعروض
ومنع ذات الجزء من هذا له ... الحكم بالأكبر في بعض الوسط
فاحتمل الوسط أن يكونا ... أعم لا استيعابه التمكينا

فمقتضى

فمقتضى ثبوتية الإيجاب ... مستغرق صغرى السلب بلا ارتياب
فيلزم الشمول نحو النتج ... أي النتيجة لونه تمتزج
ومقتضى ثبوتية الكلية ... مستغرق كبرى معلول الجزئية
فجئ انفلا من هذا المطلق ... إلى كمي الصغرى إيجاب يعني
فيستفاد أربع معلقاته ... سواهما المنتج وهو أربعة

فصل

فإن تصف موجبة كلية ... لكونها أخص الفعلية
إن قلت كيف الجمع بين الأمم ... ويعترض وبين الأكبر
قلت العموم إن أتاك وعم ... فيلزم الأخص منه حكم
ومن هناك حيث يكون ... سلبا أو جزئيا أو بين
وما ينك لينقلب على الفعلية ... بالكيف في أطلاق الكلية
نتاجه الكلية المنعية ... إنما بالأكبر الوقتية
أي المكثر انتفى بأن كن ... فيلزم انتفاء كله لأمه
لأنه يعم بالسلب حطط ... أو لا ما بين الذي فيه وسط
والحكم ذا عكس على إيجاب ... لثالث الضروب باقتراب
فينتج الجزئية المشروطة ... لأنها أتت معروفة
والكيف أصلها على سلب الحكم ... لرابع الضروب منه ينتمي
فينتج السالبة الجزئية ... لسلبه الأكبر الفعلية
وانتهى الشكل على أصوله ... وهي المصورات بالترتيب

الشكل الثاني

وثاني الأشكال صورة لما ... من كل جيم دا وكل الدال با

ففيه اختلاف الكيف كل الأولى ... والكلي ذي بإنتاج حر

وشرطنا الكيف لما قد التزم ... من عكسنا إحداهما الشكل تم

لأنه يأتي كبرى لأول ... فرده إليه بالعكس الجلي

وإنما بأنه أزيد ... وشطه المحمول فيه مختزل

وذاك بأن وضع فإن أردت ما ... تعويضه بهذه عكستما

وضم العكس لذاك كبرى ... وأخر المتروك تلق صغرى

نتيجة تكفيه سواء ترتيبا ... بعكسها ثانيا وللتنزل كما

وشرطنا كبراه بالكلية ... لأن ضنا العكس على السورية

وهي بكبرى ذات إيجاب ... جزئية حائد عن الصواب

وهي مع السلب به مذكورة ... كلية بفلا عن الضرورة

فهي إذا كلية في ذينها ... لعكسها في المستوي تنعكس

وهو لصغراه ترى فيشتمل ... سلبية كلية لشرط

يجب دائما الإيجاب في أخراهما ... وخير صنا كلية كبراهما

تنقلبان كالهوى والكرب ... وقد أتى الضرب على تقلب

فينتج السالبة الجزئية فيه ... وهي من العكس لنا بريئة

أو مقتضي السلب أو الإيجاب ... مختلف بالصرف والتركيب

يقصر والإيجاب فيما اتفقا ... كذلك السلب إنما اما افترقا

لكنه

لكنه مشترط بغير ... فبان أنه ذا التوجه نقضه

إن قلت مقتضى حوى الصرف ... بعض المواد مسقط للقلب

قلت اقتضاؤه لزوم العمل ... دون وجوده لذا المستعمل

وإن يراه الأكثر بالكلية ... فالاختلاف جاء بالجزئية

بمقتضى شرطية الكلية ... مسقط نصه على السورية

وبعض نصه ابن فرتيعة ... يسقطه المنتج منها أربعة

فصل

في الكيف أطلقنا على الكلية ... لكن بذا الأول بالسورية

فينتج السالبة الكلية ... لعكس كبراه بلا تغلية

وإن يقع كذاك للصغرى آ ... فمنتج السالبة الجزئية

ويقتضي به نقيض ذا أو ... وهو بسلب الكل فيه نجلي

أو انقلابه إلى النقيض ... ينتج الكبرى من المفروض

وينتهي برابع ذا الأصلية ... أتقنه تفيض من الفرضية

فثبت البرهان بالوجهين ... في حكمنا ذا على الجزئين

والكيف ذا اعتبر على من زعم ... لكن بذا الثاني هو التقسيم

نتاجه مما يليه صدرا ... بأن عكستا وأعكس الصغرى

وضعهما مطويتين فيه ... معكوسا الإنتاج من ثانيه

لكنه يقع في إنتاجه ... بالخلف ثالثا على منهاجه

وثالثا نتاجه التخسيسة ... عن كيفه أطلق كم العكسية

وانعكسها هنا لدى الكبراء ... وضمه كذاك للصغراء

لينتج المذكور الخسيسة ... كافه فذ من رابع الاصلية

والخلف لو لم يصدق المطلق ... لصح من نقيضه اسلوب

ينتج صغراه لما يناسب ... فينتج الثاني وهو كاذب

وان يك العكس من الوجهين ... من رابع الضروب دون مين

وينتج السالبة الجزئية ... ومثل ذي رابعة الاصلية

فان فرض ان تعكس الكبراء ... عكستها ثالثة جغناء

وضمها الخسر لديه حكم ... والثان في الجزء يتين حكم

وان ترد ان تعكس الصغراء ... وصرت خسيسة جدعاء

فبل معكس بعكس النقيض ... نتاجه من ثالث معروض

ان جعل النقيض كبريا ... ولازم الصغرى اصغريا

واللازم المذكور الخسيسة ... موجبة معدولة سخيفة

ورد تغيير اللزوم منه ... بعدم التكرار من لدنها

كانها بسيطة والاكثر ... مكرر ولا انتاج يظهر

فثابت بالخلف الاشكال ... وينتهي لذي الاول المحال

ومن هنا بعكس انعكاس ... حيث رجوعه هذا للاول

الشكل الثالث

وثالث من اشكال الحمل ان ... من كل باجمع وكل كان

ولا تكن كلية لصغريهما ... فمنتج ان ثبتت صغراهما

فشرطهم

فشرطهم ايجابها اذ نوما ... اخريها عكس نوقو المنتما

لانها في نظمها الاصيل ... حاوية الوسط في المحمول

وهي هنا حاوية الموضوع ... وللاصيل الحكم بالرجوع

فبثا بعكسها تغيرا ... مستلزما الا يكون اصغرا

لانه بالسلب عكسها تمنع ... واول الاصيل ليست تقع

وعكسها الكبرى اذا ما تسلب ... في مطلق الكم الثلاثي يذهب

وهي اذا موجبة تبين ... وعكسها جزئية يكون

وقلبه مكان في السلبية ... ينتج السالبة الجزئية

فان اردت عكسه لترجعا ... به الى المطلوب تبين ممتنعا

وكون ذا ايجاب كليا ولي ... اذ هو بكبرى اولا واول

وعكس الصغرى اذا ما تجعل ... صغرى والكبرى لذا لا تبدل

فمقتضى الايجاب نصغا تسلب ... والكل بالجزء يتين يذهب

فسقة للغير هي انبا فية ... وكل الصغرى تكون واجبة

فصل

فاول الضروب من الانتاج ... انتاجها بالكل والايجاب

موجبة جزئية يعين ... لانها كلية تبين

اذ عن يلازم عموم الاعم ... مع تساوي حيز للاخر

فيستحيل حمل الاكل على ... كلية لا عم منه مسجلا

بثلاثة موجبة جزئية ... لعكس صغراه لدى السوية

وبرضها موجبة كلية   وعكسها يصدق بالجزئية
فهو ثالث الاصيل يرجع   لعكس النتيجة التي تجتمع
والخلف لو لم تصدق الجزئية   لصدقت سالبة كلية
وهي نقيضه بان تصورا   كبراه من ثاني الاصيل انتجت
وهي هنا كاذبة الوضعية   انها سالبة كلية
ومثل هذا ثالث وثامن   لانها قابلة البرهان
اي جاءنا الحكم ملاك العقم   فلازم الاخير للاعم
وقد تجلت في الجواب   ان نعكس الكبرى على ايجاب
فينتج الموجبة الجزئية   نعكسنا اياه الصغرية
باول الكبرى اضعف الغة   من ثالث الاصيل جزئيا ثبت
والخلف لو لم يصدق المعروض   لصدق الكبرى هذه النقيض
وينتظم رابع الاصيل   وهو محال لانتفا الدليل
وكونها الايجاب اطلقها   ثالث ناتجه وحكمه
ان صغراه اذا ما انعكست   جزئية من ثالث الاصيل انتجت
لانها الجزئية تبين اولا   بالعكس ثاني الاصيل يتلى
فواجب ان تعكس الكبراء   وفي مكانه تجي الصغراء
فينتج الموجبة الجزئية   معكوسة من ثالث الاصلية
والخلف للنقيض منه ازمت   من ثالث الاصيل وهو ان ما
ورابع ينتج الخسيسة   ان اصل الكيف على الكلية

فكونها

فكونها كلية محال   اذ ضدها الجنس له احتمال
فيبعد الوسط عن حكم العجز   اذ سلب خاص كل عام لم يجز
اذ بعض ما يكون عاما يضاف   عليه خاص ان الله يلحق
بالعكس رابع الاصيل يرجع   والخلف للاول منه ينتج
وينتج الخامس خسيسا كمه   ان اصل الكيف على عكس كمه
فالمنتج الاول ضد عكسا رابع   وثالث منه يخلف ما نبع
وان يك الثاني من وجهيه   فساد من الخمر من الادية
وقد علمت انما الخسيسة   انما سالبة جزئية
فان عكسنا الموجب الكليا   فليس الا الموجب الجزئي
وليس الجزئي يبين مطلقا   والكل منهما عكس رتبا
فليس الا الخلف من دليل   وينتج من اول الاصيل
اي النتيجة هنا كلية   وبرضها نقيضها خسيسة
والصدق واجب لدى المعروض   يجب الكذب للنقيض

الشكل الرابع

ورابع الاشكال لن تعادلا   من كل ناتج وكل الدال با
ولتبن ما انعكس عين الاول   لاكنه انتاج معكوسا يلي
اي اخرى الناتج للتعديل   بعكس اخرى من الاصيل
بخلف الخسيستين مطلقا   من جانب اوجبا بين تبقى
الا اذا الموجبة الجزئية   تضم للسالبة الكلية

فإن فرضت هاهنا النقيضة | بطل أن تنتج للأصلية
لأنه بالعكس أو استحالة | والقلب لا يطابق الأصالة
أو ضمه صغرى الوهم التي | تكون كبرى يطلقا فخلت
لأنها بالكل فيه تعارف | وحكمه على الجميع صادف
وكونها كبرى يظاهر الكم | تكون صغراه إليها تنتمي
وبعضها أبطل في الثلاث مطلقا | سواء أصلين معا أو فرقا
فإن تكن أولى هي الصغراء | جرت على طلاقها الكبراء
وكونها كبراء ضرب رابع | ما سلك كلي بصغرى واقع
وكون في الصغرى من ثالث | حال الإنتاج عن خاطئ عرفت
ونبه للسالبة الكلية | صغراء من إيجابه جزئية
وإن تكن كبرى لموجب وما | فمن أفق انتفى وهو المنتهى
وافضل الموجبة الجزئية | بأنها برية حملية
بافتقار الجنس أماء اثنان | وبما يبتغى النقصان
وواحد تتميم الإنتاج | خمسة تكفى في الإنتاج

فصل

فما حوى الأصغر ومنه قول | موجبة جزئية يستنزل
لأنه قلبا كعكس أصله | ومنتج من ضرب عن عكسه
والعكس في صغراه أو كبراه | لثالث إنتاج منتهاه
والقلب لو لم تصر الجزئية | لجاءت السالبة الكلية

كبرى

كبرى ومنتهي لثاني أصله | وعكسه ناقض كبرى فرضه
وإن فرضتها هنا صغراء | فخامس باطل صغراه جاء
وافتح على الثاني بما للأول | لا كبراء يجري في تلي
وانكيف معكوسا على الكلية | لثالث جمعا وفي المنفية
نتاجه فإن يقلب يستنزل | كان كصغرى برد وحمل
وعكسه الصغرى إلى الجزئية | ويلي ثانيه يكون غاية
وإن يكن العكس لما تكبرا | بخامس الثالث فارغا فورى
والقلب لو لم تصر الجزاء | فكان في نفيه اكتفاء
فإن يكن صغرى فبالثاني فلف | من أصله وعكسه حوى الكن
فلازم الجزاء تعيين الطرف | وجاء النقيض مهملو الخرف
وإن يكن كبراء ما للسابع | أصلا وما نتاجه برافع
ورابع بعكسه تنزلا | إذ ابكل نتيجة تأصلا
لأنه بالعكس في كليتهما | لرابع الأصل النتاج يتمما
والعكس في الصغرى إذا تعينا | من ثالث الثاني النتاج يقنا
وإن يكن الكبراء ثم تنفيه | فرابع الثالث يستوفيه
والقلب إن لو بانت الخسية | لعمت بالموجبة الكلية
فإن جعلتها هي الصغراء | وهو لثاني أصله فتراءى
وإن عكستها خارج النقيض | كبرى من الصغرى من المعروض
والجزء معروض لها يلزم | من النقيض والنتاج محكم

والأول في الكيف على عكس الكم / خامسها أخص به منه يلتقي
وحكمه حكم الذي يليه / لدى النتاج والدليل فيه
فجاءت الأشكال بالسوية / منوعة بمطلق الكلية
أنتجا الكبرى بعين ولين / وثالث واحد القضيتين
ولنبين جميعها من جهتين / من جهة كليتاهما أو جهتين

فصل

وللقياس أسس الانتهاض / عكس وتبديل وخلف وافتراض
فالعكس فيما غاير الكيف به / وهو من ثاني لدى الكبرى فقط
وثالث فيما لدى الصغرى انتهى / واجعله في الرابع من كليهما
وانقله أي تبديل المقدمة / في أول بقصد عكس لازمه
من حيث أن أول الأصول / هنا ووضاعفه افعل
لكن إذا عكست المنعكس / بين العكس ونتيجة اقتبس
ثم هو كاف في الرابع ولي / لأنه يعم كثيرا من دل
ويقتضي أن تعكس المطلوب / ليتلافى على أسلوب
والخلف ما النقيض فيه يدعم / أو لا فباستقامة يعتبر
أي النتاج صدقه مدلول / بكذب النقيض أي معلول
بيانه أن النقيض الأعم / يكذب من الأصل المفترض
والجزء يصدق سواء طرفا / فكذب الجزء يكون الأدنى
وليس بالصدق ولا ينافي / وكذب النقيض والمطلوب مع

وغيره

وغيره رابع بهذا ابتلي / لأنه وافق نقيضه للأول
لأن موضوع النتاج للأصغر / موضوع صغرى لثان فيرى
ومثله للأكبر في الكبرى / ووضعه المحمول لدى تبديلا
فجاء أصلية المعروف / فردت أن ضمت إلى النقيض
وأكبر الثالث في الكبرى / محمولها فالخلف بالسواء
كذلك الأصغر في صغراه / بالخلاف أخرى صغراه
وليس في الرابع أي نتاجه / ما يقتضي الحط على منهاجه
لأن موضوع النتاج فيه / محمولا أو بالعكس يقتضيه
فاحمل على نقيض كل منهما / لأنه يعم ما بينهما
ينتج نقيض إحدى بعكسه / ومن هنا دار نوع جنسه
والضابط اقطاره المنتاب / نقيض كاملا الذي تلف
هذا إذا ما بالنسبة حكمها / والعكس في ثاني نتاج النقض
خلافه وعكسنا انتاج أدائها / لخلف ما هنا يكون ما فيها
والافتراض إن يكن جزئية / أخرج بين يد على السوية
فيعم عن الموضوع شيئا ما مرا / يكون موضوعا لها فرسايرا
وضع ثبوت ثم ما الحسن / يكون تالي بعد الكيف الزمن
تبعية الكل إلى القضيتين / أي فيكون ما كليتين
أخرى منهما تضم المتروكة / فينتج المضموم المتروكة
وينتج المطلوب حقا بينا / عن أصلها وبرهما تعينا

وَرُبَّ ضَمٍّ لازم العقلي … بعلة أو عكسه للذهني

والاختلاف إن جعلت عكسه … أي لازم القياس وهو حكمه

وذاك أن تحكم فيه الأكبر … لا بد من إنتاجه للأصغر

بكون ما في انتاج ملزومه … منتج أو معظم حكمه

الاختلاطات

والاختلاط في المقدمات … بحسب المختلط الجهات

أي النتيجة تلي المقدمة … في الجهة التي بها موسومة

جائز كون القضايا صغرى … من كل شكل معها وكبرى

وضم بعضها لبعض ينتج … ثمانية وتسعة وستين

فينتج الشكل بأسره الأتم … كما يجي قولنا والمنتج

وثالث منها ثلاثة مع … أعني بما منه الثلاثة الأول

والحاصل من ذلك في الرابع … أي النسبة العكس براجع

وما من الكبرى بنظم الأول … في جهة النتاج حيث تعقل

فجاء بالثالث والأصل … نتيجة العموم والتفصيل

فينتج الثاني بأعم المتصل … وينتج بشرط بليتها

فأول فيه له على البدل … دوام صغراه طاوالت انتقل

وسلب كليه لعكس استوى … وموجب ليست الدوام احتوى

وثالث إن ثبتت به ضرورة … ليست بوقت معه منكورة

في غير ليس يشركه كان … لديه إلا مع الإمكان

والمنتش

والمنتهي ينتج في السلبية … بأنها قابلة العكسية

فصل

وجهة النتاج إما تبلوا … تابعة لأخصها من قبل

نعم يكون حال الكبرى … كما يكون وضع الصغرى

أي في كلا الكونين للمكرر … وقيل في جهة عين الحمل

بالأكبر حمله بأمرين … كيف الضرورة بأي الوجهين

وما عن الدوام الوضعية … إن كانت الصغرى به فعلية

فلا تراه في ثالث وأول … وفي سواهما بفوق ولي

أكبر بشرط أن تكون القضا … عن عكسه بالمستوي أتم

والأصغر يعمه صغراها … ممكنة الوجهين فوق راها

وكون كبراه تليها … منه آيات الوضع حق فيها

وإن تكن برابع الأشكال … بل الضرورة لصغرى الحال

ووضعه في الأولين يجعل … وفي سواهما بفعله ينقل

هذا إذا ما الجهة الفعلية … من ذاته ولم تعمه برهانية

ومن ضروري ولا ضروري … وتثبت في الصغرى به منكورة

فإن تكون لدى كبراها … عامة تنزلها إلى صغراها

وللمقدمة المذكورة … في معقول الدوام والضرورة

إذا اعتبر لأحد تبين الكبرى … بعه أو تسلب فيها الصغرى

وإن تعارض مع ما سواها … فواجب إلغاء مقتضاها

كأضرب الثاني لدى تعداده … وثالث الأخير بانعكاسه
فجاءت اضربها المنتجة … بالحمل والوضع وبالمعرفة
ويمنع الكل لأن أفادا … تنتج بعضها على افتراقها
تواخره مع اللزوم … فإنما تنحصر في اللزوم
هذا إذا الكل أتانا مهملا … نعم وما أعسلة معقلا

الأول

وشرطه التفصيل أن خالفا … في ... في الأشكال
فينتج ما أصله من أصغرا … بعلية تكون أكبرا
لأنها ممكنة مذكورة … مع ... تنصل والنظر
صغيرته وانتفى ... … ... ...
وتابع ... … ... ... بعضها

الثاني

ويلتبس ... … ... ... الموجبين
... … ... ما انعكس ... الكبراء
... … ... ... ما ...
... … لينتهي إلى ... ...
فإن ... … مع ... ...
... … ... ...
... … ... ...

فيصير فانيا في الكيف … وثان لا لظهور الغالب
والأخر افترانه في الضرورة … بممكن في قوله مشهورة
فتقضي المنكشف الذي … لم تكن زمان تنبري
والثاني لعلم الخمسة … ... ... خمسة
بما بممكان تنحصر انتفى … برابع أخص منه مطلقا
والكيف في الدوام والإمكان … كما مضى جاء ...

الثالث

وحكمه في الشرط حكم الأول … بمطلقا أحكمه للدولي

الرابع

وشرطها رابع الأشكال … نتاجه ثلاثة توالي
بعكسه ... مع ... … لكونه مثلا من انعكس ...
وإن ... ... كبراء … ... في أصلها صغراء
وكونه معا ... … حسبما احتوى عليه الكيف
... ... … ... ... لما من تعرى
فللثمانية أربعا … ... حسبما ...
وثالث مع ... تقدم … والعكس من كليتيها يعم
... ... من الصغراء … إن انتفى الشرط كان بانتفا
فتقضي ... مطلقا … في كامل الشرط يكون ممكنا
بمائة وواحد وعشرين … ... واثنان منها اثنين

وسلب مشهورة أخص الصغرى   أخصها انعكس لوفق الكبرى
وفي ٥ الخمس يرى لها الكبراء   من السواليب بها يجاء
حرى سبع في ثلاث عشر   وهي بحث في المختلفين أشهر
بلفظة ثم تابع الماسة   عمومه وبالخاصين من جهة
وانوفتان من المشروطة الكبراء   كانوفتان في أخص من الصغراء

فصل

فانوا انوسطة وجدا   بالفعل في وضع وحصل عقدها
فان تكن ممكنة صغراها   وبالضرورة تلت كبراها
بجهة انتاج للكبراء   تابعة للكل ما للسواء
وان تلت بغيرها في الحال   فيتلوها الصغرى بلا انتقال
وان تكن بعلية كبراها   دائمة انوفيه تلت صغراها
وكونها بغير ضعف عام   يبقى على الكبرى يتلو لازم
وحو الثالث في التلوين   ان تعكس الصغرى أتى التلوين
بقي اذا تابعة لعكسها   على حاله أو حصرت النقيضها
وثان اخر نقيضتيه   ذاتية تأتي بمتلو فيه
بجهة انتاج يا خليل   تابعة لما على التفصيل
أولا وقع الكبرى بها انتهى   إحدى الدوائم التي العكس لها
وتلوها بذلك الصغرى لفعل   للاخص ائتي على العمل اشتمل
ورابع في ثالث الضروب   كالثاني في التلو على أسلوب

والأولان

والأولان منه يعكسان   إن ما له في أصل فوقان
وتلوها العكس في الثان   كما مضى في ثالث الأشكال
وفي الأخير فرق من الأخير   ثم بعد انعكاس صاحب الكبير
فان تكن وصفية الكبرى   فيتلوها الذات عكس الصغرى
وان تكن ذاتية منعكسة   في الضرورة وافق بالتبعية
وهي اذا ذاتية تكون   بالتلو من صغراهما يلين
قرائنا امكان وفعل لازم   تتبعهما بممكن وحي آيم

شرائط النقيض

فاللازم المذكور أو يجعل   بالفعل الا استثناء أي ليله
لكونه بلفظ ما كبرا   ولكن استثناء ما قبل بدا
وما به جاء انحصه الثني ضيقة   لشبهه بالشرط في الوضعية
فما سواه صاحب المتصلة   من لازم أو مستمر الصدقة
وبعلاقة يرى كالأول   وبالتبعية الاخير يحط
وهي اللزومية في انحصار الأول   والاتفاقية في الذين وأن
وكاتب الصنعة من سواه   تعرض والتالي ما ليا
وراجع في الترتيب لفظ الوافع   منفصلا لعدم التتابع
وما سوا هذا من المنفصلة   بصرف أو بكذب منفصلة
يعتر يكون بين الثنا   كما يكون بالعناد الواحد
وما به جاء العناد فيتبعي   مجموعه وبسواه تكتفي

وحكموا بذات الاستثناء مقطع بما في الاقتضاء
وسم حقيقية التي حوت كليهما نفيا واثباتا ثلث
وقيدها مانعة وتنتسب للجمع والخلو صدقا وكذب
وصدق الاولى بالنقيض والآخر او واحد مساو لنقيض الآخر
وكونه اخص او اعم من نقيضه الباقي بصدق يقترن
وكيفها الانتفاء واللزوم وضعا ورفعا فيهما محتوم
والثلث اخفى في اللزومية عن سلب اتفاقية اذ التركيب عن
والكيف فيهما معا مقول لما له يعرض والتفصيل

فصل

وما بفعل وانفعال واتصال مكرر مركب على امثال
ان يردا هنا على التغيير علما بالخوض في المذكور
وعكس ما اختلف في المتصلة زاد على الموجود في المنفصلة
فيلزم المتصل المنفصل في صدقه على الذي يتصل
والمقدم نقيض التالي جمعا وبالعكس الخلو يلي
وركب الاخص بعد او ما يعترض مع النقيض او مساو يغترض
تنتج الحقيقية من اجزائها على الذي يلزم مقتضاها
ومع اللزومية من تاليها فاله بعد فيها
هذا اذا المنسوب على الايجاب لانه المخصوص من الابواب
يكون لازمية الجزئية في ضمن لزومية الكلية

ولازم

ولازم اللازم للشيء لزم لذلك الشيء بحكم قد حتم
وليس في تعرض المقدم منها اقتضاء انتفا المستلزم
الا لدى جزئية اذ يجاب صدقا به من الصواب
اذ لازم الكل على التبعية ليس بلازم من الجزئية
وليس في تالي السوالب اقتضا لقطع كلي اذا الجزء اقتضا
وللمقدم بغير حيث تقيا تفرادها جزئية مطلقا
وجعل جزئها به التفراد كما ظهر في صدق ما تراد
واعتبر اجزاء في المنفصلة ان كان في تفرادها المتصلة
وهو لدى مانعة الخلو لطية الحكم الى المجزو
اي الخلو عن الشيء امتنع بجزئه المنع عليه فرفع
بل الحقيقية بالتفراد لما من الاجزاء للتراد
وليس في مانعة الجمع اقتضا لكم شيء بجزء كل اقتضا
كالكثير وسابح وطائر مقتبسات الحيوان الناظر
الا لدى جزئية وتشتهر لدى الحقيقية جاء صدقها
كذا السوالب بمنع الجمع لا نكلا وقد يشترط
وبالخلو ما لها تفراد لانه في انوطا لا يفاد
كالنافي عن شيء وثني اخرا في صدق المراد ما فرضا يرا

فصل

والنقض في الحكم لدى المتصلة ان يقصد التالي بمفهوم الصلة

فصدقها بالطرفين مطلقا | وصدق تال في اللزوم حققا
لكونه على لزوم اجتمع | ويستحيل عكس هذا أن يقع
والاتفاقية لا تركب | من كاذبين وسواء تصحب
هذا الذي الموجبة الكلية | ونحوها يصدق بالسوية
وتكذبان مطلقا والثانية | ليست بصدق الطرفين تالية
لكن إذا ما كذب المقدم | لا التالي فالشرطي صدقا يلزم
والعكس بالإمكان والوقوع | لوضع عن اقتضى التركيبا
وصدق أي الطرفين يقتضي | صدق اللزومي وصدق الذي في
وصدق ما انعقد جمع بكذب | كليهما أو واحد وينتسب
كذبهما للصدق في كليهما | وعكسها الذي الخلو تنتما
وحيثما صدقت المنفصلة | أو كذبت فالنقيض العكس له
إذ ما لكيف اجتماع كاذب | فما بسلب موجبا يعارف

فصل

والمقدمات بالسوالي | من كم أو تخصيص أو إهمال
فإن على مقدم جا التالي | بجامع الأوقات والأحوال
فذلك الكم لدى الشهير | وليس بالأفراد كالحملي
ففي اللزومية تاليه لزم | إيابها كلية فمن تحتم
وليس مع استثنا المقدم | فتقتضيه لتأثرها الحكم
وكان من البعض بلا تعيين | جزئية أولا فمخصوصا بفي

وإن زاد

وإن تك الأحكام فيها مرسلة | من غير إشعار فتلك المهملة
ولا اتفاقية حقا تهمل | إذ ما بدا اتفاقها لا يعقل
فما لها إذ ذاك من تنافي | بل اتفاق بين ما كان في
والحكم بالتنافي في المنفصلة | بينهما مستتبع من الطرف
فكلها بنفي المتصل | كل وجزء وخصوص مهمل
وإن أتى التالي ما انتفاء | فهي إلى مسور كما اقتضاء
وسور الأشرطين في المتصلة | متى وكلما وفهي مرسلة
وفي انفصال دائما وإن ثبت | جزؤهما فقد يكون الرحوت
والسلب كليا بليس البتة | ترتيبها والجزء إن أردته
فادخل نسلب على الإيجاب | من كل أو جزء على الإيجاب
وشاركت الحملي كما تقرر ما | هنا بكل وبعض يوما
والطلة التي لها التخصيص | بحال أو زمان الخصوص
ومهمل بخلو ما علو وإن | وطلاق أو مالي سواء يقترن
وسلب موجب بها تين بقف | إذ دخلا خرجه قلبه من أي قف

فصل

وتلزم المتصلات مثلها | بوفق كم ومقدم لها
وخلع كيف ونقيض التالي | أي أنما في نقيض الخالي
ومن هنا الإيجاب بالإنتاج | وفي السوالب افض بالعلاج
لعقمه إن كان ذا انتفا مة | والخلف باطلا من التزامه

ولازم أيضا لتلك المانعة ... خلو نقيض التالي منه الجامعة

أو المقدم النقيض منه طا ... وعين تالي الخلو منهما

وتعكسان في الانفصالي ... أي واحد مقدم أو تالي

فإن نقيضا نافي منه لزم ... جاءت على نوعيها المتصلة

وعن حقيقية المتصلة ... من أي جزء ونقيض ضم له

نوعيها عكس على وجهين ... أي ذات وصل تنقلب للصنفين

وذا على إيجابه مفهوم ... والسلب فيه انعكس اللزوم

لازم ما اتصل فيه استلزما ... سلب حقيقية بلا عكس لما

ثم إذا احكم برا من موجبة ... وسلبه إن انتفى في موجبة

إن ركب انتا في بلا عكس جرا ... أي هن سواء ما ثبت فيه انعقا

لو نهك الجزء بين ما تصلا ... بملكة أو عدم تعصلا

فمانع الجمع انتفى بان ول ... وما نع الخلو ثانيا ولي

بالحقيقية منهما انتفا ... وما الجزء كن اتبعا واقتفا

والمانعان بملازمان ... والعكس كان متناقضان

وفي الحقيقية من نقيضين ... أو ذا إن اشكر على التركيبين

قياس الاقتران

وهو المركب من الشرطيين ... أو انعكاسين أو من مختلفين

فهو خفي كالمقترنات ... ذات لزوم والعناد ثابت

إذ واجب تركيبها منهمة ... من شرطها أو حملي بعضه

وحكمها

وحكمها في النقل والتمام ... بحسب أنواعها في الأقسام

موسط بين شرطيتين ... أي هو لما جاء على التعريفين

هو المركب من المنفصلتين ... المنبي إن خلا عن الحمليتين

ولينتج جميعها اتبا فيه ... إذ عن بيان اختراع حالية

بصدق متصلتين مفصلا ... منتج إن تابعه به ارتفا

فما تخرج الاتصال بنفصل ... وما إليه لم منكيا جعل

كلاهما إن جاء في أشكاله ... جزء على الحملي في منواله

فالوسط التالي من الصغراء ... منه المقدم من الكبراء

أولها والعكس رابع وما ... بينهما اجعله كما تقدما

والشرط فيها حكمه المختلف ... كما على نظمها نصا تالف

كذلك الأسماء من مقدم ... وسط وأصغر ركن وحكم

لا كن جهات هذه اللزوم ... أو العناد ضابطه معلوم

فذو اتصالين النتاج فيه ... من صورتي وصل كما يحويه

وصفه في التركيب ذا الحملي ... في شكله بالكيف والكم ثبت

وذو انفصالين كذا وإن تشا ... فمن نقيض صورتيه تنشا

وإن تكن فيه هنا منفصلة ... بعضها من لازم المتصلة

وصوغه من ذي حقيقيتين ... وما نعيهما من كلتين

قبلك نسقه وما تخفيا ... جزئيتيه دخ وسلبا مطلقا

والعكس في الشرط بما اشتمل له ... لا يقتضي اختلا فيها منفصلة

فأول منع عموم ان يظهرا ... وبذلك ثنه أنى لا أكثرا
وما بها جمع اذا تركبا ... جاء ابكل ما اقتضاه أمرها
وانما الخلو استلزامه ... كمثله بالترتيب أخذا منها
وهكذا الترتيب اذا تركبا ... لمانع الجمع بما قد أوجبا
في الحقيقية والمانعتين ... ما عند الجمع نفي الخلو يعني
وذو اتصال وانفصال مثلها ... لكن الثلاث تدالي بما اختزا
فان يكن مقدما قد اتصل ... والعكس فيها تاليا أو لا انفصل
فالأول البعض والأخص عنه ... وبالأخص ما صراه منه
وان يكن كبراه والمقدم ... حيث خلا ثانيه والمتمم
والعكس قال انفعل الشكلان ... أعني الأخص بينهما مثلان
وراج ما هنا بغا المتصلة ... وما سوا ما تقتضي الفرعية
بالكيف والكم على المثال ... في وصفه مقدم أو تال
ثم الثلاث تدعي المنفصلة ... ثلاثها حرمت ما استثناه

فصل

ووصف الشرطية تمام ... جرت على تركيبه أقسام
فما على كلية منه استوى ... والمتشارك نتاجا قد حووا
فتنتج وان تكن بالمنفصل ... كمانع الخلو بالمنفصل
موجبا واضعه الكلية ... آيلة تقع لها الشخصية
عن أحد اسم المتشاركين ... وتنتج التاليف بالوجهين

تكون

تكون للكلية المتصلة ... بعينها أولا مقدم ما صلة
ثم العكس بينهما ما استعمل ... نتائجه أما عليه يعقلا
كيف وكم ان بها المتصلة ... إنما بالأشرفين من صلة
ان كان جزء بالها المعدم ... فصرفه لكله يستلزم
وهكذا التالي على الجزئية ... وفي مقابلها النسبية
وان تكن موجبة جزئية ... بالعكس بان استجمعا الكلية
وان تكن بالسلب والكلي ... بحكم الاستلزام بالجزئي
وصيغة الانتاج في التركيب ... من الجزء على الترتيب

فصل

فموضع الانتاج عن شرطين ... متصلا حالي شرطيتين
هما له معروف وقال ... كلاهما قضيتا انفصال
احدهما نتاج ظن مطلقا ... وهو معروف بعرف فا
فهو تعين ما من الشكل آ ... وتاليا صيغ من الكبرى
والتكييف والتوصيف والكم لذي ... أن بعض الأشكال قد تعدى
بعدمه بستة وعشرة ... في نفسه نتيجة مقسمة
وموضعه ان كان منفصلين ... منفصل تركيبه من صنفين
من شبه خلو حقوا ان يولا ... من صنف الشرطي منهما اتفا
ومن نتاج النظم ان تركبا ... من صنف شرطي على أدناها
وما على متصل ومنفصل ... جاء فمن أحده من يجعل

بأن يكون النتاج في اتصال — بعضهما مقدم وتال
فذا المقدم من المشترطة — أن وضعه ما شارك المقدمة
والتالي من نتاج تاليه طة — من يلفي ما اتصل مع منفصلة
وفي انفصال قسمي المحقق — ومن نتيجة اشتراك الطرفين
وما من الحمل والاتصال — نتاجه متصل انفصال
إلى نتاج النص والجزء — من بين اتصال موضعه كالمعتبر
وما من الحملي والمنفصل — تركيب النتاج حمليا ولين
إن شارك الحملي جزء المنفصل — واقترنت نتائج الشرك على
ثم إذا ما عدم انفصال — فاستنتجه مما الثاني
وأمثلة الانفصال كيفما — وبالعكس أنه لا تخفى
وفوق الغرض لدى الأقسام — كالمعرف كلية الأحكام

في الاستثنا

وهو على ضربين متصل — ولازم الشرطي وهو منفصل
كلاهما صيغ من اثنين — فزحلها إلى قضيتين
ثم كلا الحكمين في القضا — معتبر بذات الاستثناء
فالمقدم لزوم الصدق — نعم والتالي لزوم الحذف
مصحح للمقدم اللزوم — والتالي لازم عدا الملزوم
فما الذي يعني عنا المقدم — وغيره التالي نتاج يعني
وما الذي وهو نقيض التالي — فالمقدم به في انفصال

وما سواهما

وما سواهما من اللزوم — خلا الوضع التالي بالعموم
فما يعين ما نبا نخب إن — أو نقيض قبل لو يفترق
والامتناع في اللزوم إذ — للوفق والانتفاء حرف بضابطة
والثان من قضيته هو المنفصل — على تعدد انتاج يشتمل
بل اللزومية في المعروض — أيا من العين أو النقيض
فينتج العين النقيض مطلقا — كالعكس أنتج لا انتاج
والجمع مستثنى بانتفاء — نتاجه النقيض في الجزئين
والمنع بالعكس أي المستثنى — نقيضه والنتاج عينا
من الحذ الشرطي بكل وجب — ليثبت الجزم نقيض انتسب

حقيقيا
في
قبل النتاج

فصل

ورد الاستثنا للاقتران — بما ترى من صيغته إن
نعم ترد ذات الاستثناء — صغرى والباقي إلى الكبرى
فيصلح استثنا مقدم وط — عينا وتاليه نقيضا شرط
وقس على المتصل المعرد — بما تراه حال ذا الترد
ورد الاقتران للشرطي — بما يلي لازم الغرض
والحذف ما استثنيت للتعويض — إضمر معه مثل المعروض
وليس ذا الرجوع من تمامه — لأنه قبل الرجوع في أحكامه

فصل

واعلم بأن هذه الشرطيات — منتجة بمثلها الحمليات

إن كانت النفس هي المعرفة تشغل الجسم بتمييز في علمه
ولم تعرف بعين الرشد [illegible] فوصفت بعض الجمعية
فهي بحيث [illegible] وكم [illegible] في [illegible] بسنة وعشية
ويجمع [illegible] تنزيه على العقول [illegible] مرتضى
والنفس يفيض [illegible] من [illegible] في [illegible] ما يغيم
ونشر [illegible] به ما [illegible] [illegible] ولا وعل
في [illegible] مع [illegible] سفينا
[illegible] من جلاله
مطلبا على الأمور [illegible] بما إليه من [illegible] تشفي
[illegible] وضعه أول [illegible] الثلاثة
وشكل الله [illegible] ونفسه وينفط [illegible]
[illegible] ومن [illegible] ألا خليفا

كمل [illegible] وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد [illegible] وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته وأهل بيته وصحبه وأمته والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

قال الشيخ العالم الفاضل الرئيس أبو علي الحسين ابن عبد الله بن سينا رضي الله عنه وأرضاه

الحمد لله الذي لعيني نيل السناء لا له حين
والحمد لله كما نستوجب لعزه العالي الذي لا يغلب
والحمد لله الذي من مائه أن ينشر شأن نشر فيه شأنه
والحمد لله بعون الله وقد وسع العرش النباهي
والحمد لله الذي من ينكر فإنما ينكر من [illegible]
ثم على نبينا الأمين شارح خير ملة ودين
أشرف من بعثنا في العلمة أفضل من أرسل الله ما منه
محمد صلاة رب العالم وآله النجوم أعلام الأنجم
والحمد لله وهو أن العقل للنفس حتى خرجت بالفعل
مبدأ أن يكون كالمسا مصورا من كل شيء معلما
أشرف من ذا العالم المحسوس مبدأ من هيئة وسوس